Textual equivalence in translation between language and discourse

Farida Benfedda[1]

[1]University of Mouloud Mammeri-Tizi-Ouzou-(Algeria), Farida.benfedda@ummto.dz

Received: 09/2023, Published: 10/2023

Abstract:

The aim of this paper is to define the concept of textual equivalence in translation from the perspective of both linguists and translators. The importance of this research topic lies in presenting a clear and accurate picture of this concept, which took other dimensions, especially with the development of linguistic theories, and the development of translation theories at the theoretical and applied levels, and thus trying to highlight the concept of textual equivalence in the translation process, in terms of the variation of the concept between the language and the discourse. And because its importance is reflected in being a measure of the success or failure of translation.

Keywords: Equivalence- textual equivalence- translation- language.

التكافؤ النصي في الترجمة بين اللسان والخطاب

فريدة بن فضة[1]

[1]جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)، Farida.benfedda@ummto.dz

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تحديد مفهوم التكافؤ النصي في الترجمة من منظور اللسانيين والمترجمين على حدّ سواء، وتكمن أهمية الموضوع في تقديم صورة واضحة ودقيقة لهذا المفهوم الذي سيأخذ أبعادا أخرى في ظل تطور النظريات اللسانية، وكذا التطور الذي أحدثته هذه النظريات في الترجمة على المستويين النظري والتطبيقي، ومن ثمّ محاولة إبراز مفهوم التكافؤ النصي في عملية الترجمة، من حيث تباين مفهومه بين اللسان والخطاب، كما تتجلى أهميته في كونه مقياسا لنجاح الترجمة من إخفاقها. هذا التكافؤ الذي ينظر إليه باعتباره إعادة النص بالدرجة نفسها في اللغة الهدف، أو بالنظر إليه باعتبار الأثر الناتج لدى قارئ النص المترجم كونه معادلا كمًّا وكَيفًا للنص الأصلي.

الكلمات مفتاحية: التكافؤ– التكافؤ النصي– الترجمة– اللغة– الخطاب.

1. مقدمة:

تعدّ الترجمة عملا شاقا وما تزال تواجهه مصاعب عملية ونظرية، وتكمن متعة الترجمة كما يرى ذلك أغلبية المترجمين في كونها عملية جدّ معقدّة فالترجمة أشبه بمغامرة لا يركب سفينتها إلاّ من كان مغامرا ومحبا لها.

يسعى المترجم من خلال قيامه بعملية الترجمة إلى تحقيق ما يسمى بالتكافؤ النصي، وهو ما ينمّ عن قدرته في نقل النص لا من حيث الشكل فحسب بل من حيث المحتوى، وهو ما يجعل قراءة النص المترجم لا تختلف تماما عن قراءة النص الأصلي.

لذا يبدو أن الإشكال الحقيقي في عملية الترجمة لا يكمن في البحث عن معنى يجهله المترجم بل في التوصل إلى وسيلة لنقل هذا المعنى، وهو الأمر الذي يثير صعوبة منهجية في القيام بعملية الترجمة، وبعبارة أدق، إنَّ المشكل لا يحصل في مستوى تداخل الكلمات بل في مستوى النظم الشكلي لوحدات المعنى والسّمات التي تختارها مختلف اللّغات للإشارة إلى الفكرة ذاتها بطريقة مختلفة.

ولذا علينا أن نتساءل من خلال كلّ هذا عن السبيل إلى نقل المعنى في النص المراد ترجمته لتحقيق ما يسمى بالتكافؤ النصي في الترجمة؟ وهل يتوقف الأمر على مجرد الإتقان الكلّي للغتين؟ أم أنَّ عملية الترجمة في حدّ ذاتها ليست مجرد هواية بل علم يعتمد على أسس النظريات اللسانية وإتباع مناهجها إذا ما افترضنا أنَّ الترجمة في حدّ ذاتها نصوصا لغوية بامتياز.

2.مفهوم التكافؤ

أوّل ما يمكن التنبه إليه هو أنَّ مصطلح التكافؤ يكثر استعماله في الرياضيات وكما نعلم بأنَّ الرياضيات من العلوم الدقيقة، ومعنى تكافؤ عبارتين رياضيا هو حال لهما نفس القيمة الصحيحة.

ويأخذ مفهوم التكافؤ في الترجمة تقريبا نفس المفهوم الرياضي في اعتقادنا إذا ما تمَّ القياس بين النص المصدر والنص المترجم، حينما يتجلى لنا تطابق بين النص المترجم والنص الأصلي بالدرجة نفسها عندما يحققان نفس القيمة التواصلية .

تعرف دانيكاسيليسكوفيتش (**SeleskovitchDanica**) التكافؤ على أنّه "تطابق من حيث المعنى لخطابين وردا في لغتين مختلفتين، وذلك أيا كانت أوجه التباين في البنية النحوية والمفرداتية لهذا المعنى. المهم أن نعيد التعبير عن المقصد بواسطة خطاب يتقيد بشكل الخطاب الأصلي من حيث نوعه وسجله اللغوي ويحترم أصول اللغة المنقول إليها"(لودوريروسيليسكوفيتش، 2009، 11).

يتحدد التكافؤ في الترجمة استنادا إلى هذا القول من حيث أنَّه يحقّق التطابق في المعنى، بين خطاب اللغة المصدر وخطاب اللغة الهدف، فيتحدد من خلال هذا نوع الخطاب بواسطة نوع السجل اللغوي.

يتوقف هذا المفهوم من منظور دانيكا في التطابق الذي يحصل على مستوى المعنى، وعلينا أن نتساءل ما هي الآليات التي تمكننا من الوصول إلى ضبط المعنى في النص الأصلي إذا ما افترضنا أن الوحدات اللغوية والشكلية لا تكفي للوصول إلى هذا المعنى.

في حين لم يلق مفهوم التكافؤ أو التطابق القبول الحسن لدى أصحاب مدرسة التصرف أو التحررية ونظرية النظام المتعدّد، على أساس أنَّ هذه العبارة توحي بالتماثل بين اللغات في حين أنّه لا يمكن أن يتحقق ذلك حتى على مستوى اللغة الواحدة فلا يوجد تطابق في المعنى بالنسبة لحالة الترادف.

أمَّا بالنسبة لدوبرغراند فيرى أنَّ هدف إنتاج ترجمة وافية يعطي للترجمة صفة المثالية من حيث أنّها تسعى دوما إلى المطابقة، وهذا المسعى في نظره غالبا ما يبقى نادرا لبلوغه أو تحقيقه، لذلك يقترح بانتهاج استراتيجيات التحكم للوصول بالتدريب والمراس وفي نظره فالمسألة الجوهرية لا تكمن في مدى تطابق عينتين، وإنّما تكمن في استراتجيات التحكم، التي تحدث التصادف فتعيّن المطابقة، وفي كيفية اكتساب تلك الاستراتيجيات وتطويرها على نحو موثوق.

3.اللسانيات والتكافؤ في الترجمة:

شهد مطلع القرن التاسع عشر تطورا في البحث اللساني الحديث والمعاصر، وهذا على إثر انتشار محاضرات فرديناند دي سوسير(**FERDINAND De saussure**)(1916) فقد أجريت بحوثا مكثفة تهدف إلى وصف اللغة وصفا علميا يعتمد فيها طرق ومبادئ صارمة تشبه الطرق المستخدمة في العلوم الطبيعية.

ومن الطبيعي جدا أن تتأثر الترجمة باللسانيات من خلال ما أحدثه هذا العلم من تأثير على مستوى البحوث الإنسانية كعلم الاجتماع، وعلم الإناسة، وعلم النفس، وكذا نظرية الاتصال، وباعتبار الترجمة كذلك حقلا ذي صلة بالدراسات اللغوية، فمن البديهي أن تحدث عملية التأثير والتأثر، فهذا ل.ج. كيلي يقول: "لكلّ تيار من تيارات نظرية اللغة توجد نظرية ترجمة تتفق معها وهذا الشيء يصبح واضحا إذ أنّه من الطبيعي الافتراض بأنّ كلّ تطور في نظرية اللغة لا بدَّ وأن يتبعه تطور في دراسات الترجمة رغم أنَّ هذا قد لا يحصل في وقت واحد، وعلاوة ذلك فإنَّ كلّ المدارس اللغوية كانت قد كرّست جزءا من عملها للترجمة محاولة استنباط مبادئ للترجمة من مناظر عدة"(شاهين، 1998، 09).وعليه فأي منظور لساني في تفسير اللغة الإنسانية وطبيعتها ووظيفة وحداتها واستعمال رموزها سيثري ذلك من فعل الترجمة باعتبارها نصوصا لغوية بالدرجة الأولى.

لذا يركز اللغويون ومنظرو الترجمة على التأثير المتبادل بين اللغة والترجمة، فهذا جون س كاتفورد (**JOHN C. CATFORD**) (1965) يعرض لنا في مقدمة كتابه النظرية اللغوية في الترجمة هذه العلاقة إذ يقول: "حيث إنَّ الترجمة لها علاقة باللغة فإنّه يتوجب علينا تحليل عمليات الترجمة ووصفها والإفادة بشكل كبير من الأصناف الموضوعة لوصف اللغة، وبصورة أخرى، فإنَّه ينبغي أن نعتمد على إحدى النظريات اللغوية أي على نظرية لغوية عامة"(شاهين، 1998، ص11) إذ يمكن من هذه الناحية إدراج الترجمة ضمن علوم اللغة وبعبارة أكثر دقّة اعتبار الترجمة عملية تنشأ من علم اللغة ذاته.

ولذا يسعى العديد من الباحثين والمتخصصين إلى محاولة إيجاد نظرية موحّدة للترجمة، ومع ذلك يظلّ اللغويون في شك من تحقيق ذلك، وتعتبر فكرة تشكيل نظرية يمكن الاعتماد عليها ذات أهمية كبيرة في تنظيم طرق الترجمة ومبادئها، ويرى أحد الباحثين أنَّه "من المضلّل أن نتكلم عن نظرية متطورة بشكل مناسب أو أنَّ هناك كيانات تفحصها ممارسو الترجمة بحذر"(شاهين، 1998، 11)، ويتراءى لنا من خلال هذا القول تضاربا في الآراء حول إمكانية وقيمة وجود نظريات الترجمة في حدّ ذاتها وإنّه لمن الضروري الإشارة إلى مختلف الآراء التي يطرحها اللغويون في هذه القضية.

يطرح كاتفورد "بأنَّ نظرية الترجمة تخص نوعا معينا من العلاقات بين اللغات ولذلك تعتبر بالنتيجة فرعا من اللغويات المقارنة"(شاهين، 1998، 12) وعليه يمكن في هذه الحال أن ينظر إلى الترجمة بأنّها استبدال المادة النصّية في لغة ما بمادة نصّية مكافئة في لغة أخرى.

في الحقيقة يعدّ كاتفورد من المتأثيرين بهاليداي لذا من الطبيعي أن يهتمّ بالتكافؤ في الترجمة على اعتبار ما يُفرزه النص المترجم من حيث التطابق الشكلي والتكافؤ النصي، وهو يركز في هذا الإطار على ما يحققّه النص المترجم من تطابق على مستوى الشكل، فحسبه (كاتفورد) أنَّ التطابق الشكلي هو "صنف من أصناف لغة الهدف وحدة، صف، تركيب، عنصر من عناصر التركيب "(شاهين، 1998، 27). وهو ما يختلف بالأساس عن التكافؤ النصي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على حدس المترجم الكفؤ ذي اللغة المزدوجة.

في المقابل يرى أوجين أ نيدا (**Eugene A. Nida**) أنَّ المعيار الذي يميّز الترجمات الجيّدة من الترجمات السيّئة هو المكافئ الديناميكي وليس التطابق الشكلي، ولأنَّ الترجمات التي تستعمل مبدأ المكافئ الديناميكي يتمُّ تركيب المعنى نفسه وذلك من خلال نشر مفردات وقواعد اللغة بشكل مختلف، في حين الترجمات التي تعتمد على التطابق الشكلي يتمُّ الاحتفاظ بالشكل وذلك بالحفاظ على نفس أقسام الكلام مثلا، وترتيب الكلمات وهو ما لا يتلاءم بالضرورة مع اللغة التي ينقل إليها من حيث خصائص كل لغة، فإذا كانت الأفعال في اللغة العربية مصدرا لبداية الكلام فإنّ اللغة الفرنسية يكون فيها بداية الكلام بالأسماء لا الأفعال.

أضف إلى ذلك أنّ مفهوم المكافئ الديناميكي يتأسس على الأثر المكافئ **principale of équivalence** الذي يقوم على مكافأة العلاقة الوظيفية القائمة بين المتلقي في اللغة الأصل والرسالة بالعلاقة نفسها بين المتلقين في اللغة الهدف والرسالة لتكون الترجمة بذلك استجابة لمتطلبات لغة وثقافة القارئ في اللغة المستقبلية، فالتكافؤ إذن من هذا المنظور يحسب للاتجاه الوظيفي التواصلي في دراسة الترجمة.(زينب قدوس وآخرون، 2022، ص211-212).

ولقد اشتغل نيدا لسنين عديدة بدراسة جميع التطبيقات ...ليجعل من علم اللغة أحدث علم في هذا المجال بقصد الاتجاه نحو علم الترجمة، وهو ما يتجلى في عنوان كتابه **structure of langage and science of translation** ، إذ يعتبر من الأوائل الذين حقّقوا هذا اللقاء النظري بين علم اللغة والترجمة في مقالة هامة بمجلة ورد (الكلمة) سنة 1945، وكان آخر مؤلفاته عبارة عن مجموع خبراته تلخص بشكل عام علم اللغة الأمريكي .

لقد استوحى نيدا نظريته من النحو التوليدي، الذي أرسى قواعده تشومسكي(**Noam** Chomsky) فميز بين التأثير المتطابق في اللغتين المترجم منها وإليها عن طريقة الترجمة التأثيرية، والتطابق الشكلي و فضّل الطريقة الأولى، ولهذا التفضيل ما يبرره، ذلك أنَّ الغرض الأساسي المتوخى من الترجمة عنده هو إيصال مغزى الكتاب المقدس وتقريبه من مدارك الناس في لغاتهم لأسباب التبشير(الديداوي، 2000، ص80) .

وقد تابعه نيومارك (**Peter Newmark**) فاقترح نوعين من الترجمة أحدهما دلالي، يقوم على النحو والإعراب متقيّدا بالأصل، والثاني تبليغي هدفه الإفهام والتأثير على المتلقي.

إلى جانب هذا نجد أ.ف. فيدوروف (**Andrei Fedorov**) في كتابه مدخل إلى نظرية الترجمة دراسة شاملة عن المبادئ والتقنيات للأنواع المختلفة للترجمة ابتداء من التراث الروسي، وذلك بطريقة لغوية أكثر منها أسلوبية وأدبية وهو ما يعدّ ابتكارا في الاتحاد السوفياتي.

كما نجد من جهة أخرى كل من فيني(**Jean** Paul **Vinay**) وداربلنيه (Jean **Darbelnet**) قد شقا طريقة صحيحة للترجمة اعتمادا على مساهمات علم اللغة المعاصر(مونان،2002، 55).

وفي نظر جورج مونان (**George mounin**) أنَّ هؤلاء الكُتاب قاموا حقّا بإدخال الترجمة في مجال علم اللغة، أو أنّهم عملوا على إدخال التحليل العلمي اللغوي في الترجمة.

تتمثل المساهمة القيّمة التي قدّمها علم اللغة المعاصر للقائمين بالتدريس في مجال الترجمة في أنَّها قضت على سحر اللغة الأجنبية، كما ذلّلت الصعوبات التي تعترض طريق الترجمة، وقد ظهر هذا السحر مع الزمن في أسطورة عبقرية اللغات. ولم ينف علم اللغة وجود صعوبات، غاية ما في الأمر أنَّه كشف غموض هذه الصعوبات، وقام بحل اللغز الذي بلغ غاية الصعوبة، فقام علم اللغة بوصف هذه الصعوبات وحدّدها وعرفها حتى منع وجودها في كلّ مكان خاصة فيما لا وجود لها فيه(مونان، 2002، 265). فلا نندهش لعدم وجود الألفاظ في حضارة اللغة التي نترجم منها ومثال ذلك: الروبل الروسي والدولار الأمريكي وغيرها.

ومن خلال ما سبق تناوله من آراء حول رد مفهوم التكافؤ في الترجمة إلى ازدهار اللسانيات في تحديدها لمفهوم البنى القائمة في اللغات، وعلى أساسها(البنى اللغوية) يتمُّ نقل النصوص المترجمة بالاعتماد على هذه البنى والتقيّد بها في إطار النص المترجم، إلاّ أنَّ هذا لن يحقق التكافؤ النصي في الترجمة إذا ما افترضنا أنَّ الترجمة موضوعها النص، والاشتغال بالنصوص والخطابات سيختلف لا محالة عن الاكتفاء والتقيّد بالبناء الشكلي لوحدات اللغة.

4. الترجمة والنص(الخطاب):

يكتسي لفظ النص قيما متغيرة على غرار لفظي خطاب وملفوظ حيث حظي مصطلح النص بالتفصيل من قبل لسانيات النص أو نحو النص. وما يجدر بنا الإشارة إليه حين "يستعمل لفظ خطاب فيحصل حينئذ ربط الملفوظ بمقام تلفظ متميز، وحين يستعمل لفظ النص فيتمُّ التشديد على ما يضفي عليه وحداته التي تجعل منه كيانا وليس سلسلة بسيطة من الجمل" (مانقنو،2007، ص66)

مهدّت اللسانيات الطريق الصحيح للترجمة باعتبارها حقلا علميا غير أنّها تناولت مسألة الترجمة بحكم أمر الواقع من زاوية اللغات، لكن المشاكل التي كشفت عنها ليست مسائل ترجمة، إنّما هي مسائل تتعلق "بالمرامزة (**Transcodage**) وهي عملية تفضي بإقامة تقابل بين لغتين على صعيدي المعجم والتركيب"(لودوريروسيليسكوفيتش، 2009، 70). بيد أنَّه من

المحال من وجهة نظر المترجمين اللسانيين أن يفصل بين عملية الترجمة عن العمليات الذهنية عامة، فلن تكون الترجمة من خلال ما سبق ذكره مجرد نقل من لغة المصدر إلى لغة الهدف، بل الترجمة وموضوعها هو الخطاب (النص) ، أو بالأحرى نتحدث عن اللغة في إطار اشتغالها داخل النص أو الخطاب، لذا تختلف اللغات في الخطاب أكثر من الاعتقاد القائل بأنَّ اللغات لا تختلف إلاّ على المستوى الدلالي والصرفي والنحوي والصوتي.

ولتوضيح الفكرة نستعين بما قاله دومينيك ما نقونو(**Maingueineau dominique**)عن مصطلح الخطاب وقد قام بترجمته د.محمديحياتن: "إنَّ مصطلح خطاب، من حيث معناه العام المتداول في تحليل الخطابات، يحيل على نوع من التناول للغة أكثر مما يحيل على حقل بحثي محدد، فاللغة في الخطاب لا تعدُّ بنية اعتباطية بل نشاطا لأفراد مندرجين في سياقات معيّنة "(مانقونو، 2007، 23)، ويضيف إلى هذا "إنَّ الخطاب لا يمكن أن يكون موضوع تناول لساني صرف"(مانقونو، 2007، 23).

ويتراءى من خلال هذا فكرتان تتجسد أولاهما في أنَّ اللغة من حيث هي نظام من القيم المقدرة مخالفة للخطاب واستعمال اللغة في سياق بعينه، الذي يحدّد، في الوقت نفسه، قيمة أو يستثير قيما جديدة، وتتحدّد الفكرة الثانية في أنَّ اللغة من حيث هي نظام مشترك بين أفراد الجماعة اللغوية مخالفة للخطاب من حيث هو استعمال لهذا النظام(مانقونو، 2007، 23).

وحتى يتمّ حصر الترجمة في الخطاب أو النص ينبغي عدم " مقارنة الظاهر التصوري للألفاظ من لغة إلى أخرى بل طريقة الخطاب في تصنيف الألفاظ. فإذا كان استخدام الألفاظ من لغة إلى أخرى لا يتوقف على تطابقها الدلالي في اللغة، فإنّ ما تقوله على انفراد كل من اللغتين هو ما ينبغي تحديده، فاللفظة في الخطاب تشير إلى شيء ما من دون أن تقوم بوصفه كاملا: تكون هذه اللفظة ناقصة، غير كاملة، في كل لغة ومختلفة من لغة إلى أخرى ومع كونها ناقصة ومختلفة، فهي تنقل المفهوم ذاته أو الشيء ذاته في الكلام".(لودوريروسيليسكوفيتش، 2009، 91) ففي النص مؤشرات هي التي تقود المترجم إلى نقل المعنى الفعلي والحقيقي المراد في النص المصدر.

وعلاوة على هذا يتجلى لنا التكافؤ النصي من خلال ما يظهره المترجم من قدرة في نقل النص تعكس إعادة إنتاج النص بالدرجة نفسها لحظة ميلاد النص المصدر، أو تشكل المعنى الحقيقي للنص فيُحدث نفس الأثر لدى القارئ، ذلك أنَّ الترجمة لا يمكنها أن تكتفي بالدلالات المحددة في اللغة، لأنَّه في غالب الأحيان لا توجد مقابلات مقررة سلفا بين اللغات كمعادلات للمعنى المراد إيصاله أو نقله.

وفي اعتقاد دانيكا أنَّ الترجمة في إطار الخطاب ابتكار دائم وتطبيق لدلالات اللغة."ولذا، كان لا بدّ من الخروج من إطار اللغة وتجاوز مفهوم البنية العميقة التي تتعدى الدلالات اللغوية"(لودوريروسيليسكوفيتش، 2009، 116)، ولتوضيح هذه الفكرة نستعين بالمخطط الآتي لشرح تحقيق التكافؤ النصي في الترجمة باعتبارها تشكيلا خاصا للخطاب:

إعادة التعبير عن هذا المعنى في اللغة (ص)⟺الخطاب في اللغة (س) إدراك المعنى خارجا عن لغة هذا الخطاب

الشكل 1:(التكافؤ النصي في الترجمة(النص= الخطاب))

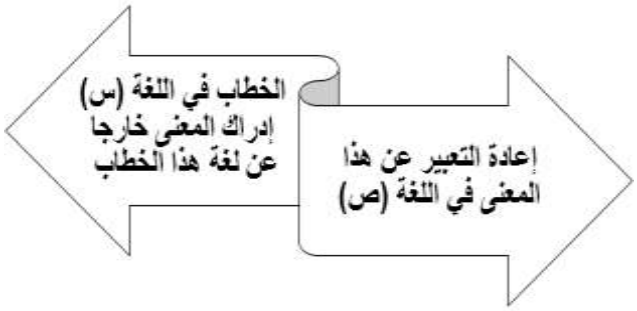

المصدر: من طرف المؤلف

إذا كان الخطاب في اللغة (س) يدرك معناه خارج لغة هذا الخطاب، فكيف السبيل إلى إعادة التعبير عنه في اللغة (ص) أو لنقل في خطاب اللغة (ص)؟ إنَّ الإجابة عن هذا السؤال هو نوع من المغامرة والمخاطرة، ذلك أنَّ الاكتفاء باللغة الأداة في نقلها للمعنى لن يحقق بالفعل التكافؤ النصي في الترجمة.

وحتى يكون الإنصاف تجاه النص المراد ترجمته والذي حرر وفقا لعبقرية لغة المصدر، ينبغي أن تحرر الترجمة بدورها وفقا لعبقرية لغة من سيقرؤها، وهو ما ينجرّ عن طريقة خاصة في إعادة التعبير عن المعنى المراد المقصود في خطاب اللغة (س) الأصل ويتطلب هذا الاستعانة بالآليات غير الآليات اللغوية لفقه قصد النص، لأنّ إدراك المقاصد التواصلية غير المعنى الذي تنقله الأدوات اللغوية.

وبهذا تعدُّ الترجمة في الأساس عملية نص لنص وليست بين لغتين أو بين ثقافتين، ومن هذا المنظور لا يمكن أن نعدّ الترجمة مجرد فك رموز نص وإعادة ترميزه، ولا تكمن مهمة المترجم في مطابقة رموز النص الأصلي مع رموز النص الهدف ولكن مهمته تكمن في إعادة تركيب المعنى ومن ثمّ طريقة توصيله للقارئ في لغة الهدف، ولهذا يعدُّ الإمساك بالمعنى من الأولويات في اللغة المترجم إليها وليس في اللغة ذاتها، وهو ما ينم عن "أنَّ الإحاطة بالمعنى تعني خيانة حرف اللغة الأصل من أجل إخضاعه وإخضاع المعنى لحرف اللغة المترجمة" (غسان لطفي 2014، ص10)

(La captation du sens affirme toujours la primauté dune langue)

تعد إذن الترجمة وفقا لنظرية لسانيات النص أكثر فعالية من النظريات الأخرى، فبالإضافة إلى التركيز على السياق بصفته المفتاح لفهم معنى النصوص تركز هذه النظرية على أهمية الدلائل الشكلية مثل أدوات الربط في تحليل النص، كما أنَّ الميزة الرئيسية لهذه النظرية أنّها تعتبر النص وحدة للترجمة، وعلى حدّ عبارة نيدا نحن"لا نترجم اللغات بل نترجم نصوصا" (يوجين نيدا، 2009، ص8)

وهذا ما يجعل من الناحية العملية والعلمية تحقيق التكافؤ بين النص المنقول والأثر الذي يتركه المترجم أثناء عودتنا لقراءة النص الأصلي، فيكون هذا الأثر مُعادلاً ومكافئا كما وكيفا للنص المصدر، فيكون للأثر في اعتقادنا لدى المتلقي معيارا لقياس درجة التكافؤ وعدم التكافؤ النصي في الترجمة، وبالتالي الحكم في النهاية بنجاح الترجمة من إخفاقها.

5.الترجمة والنص وفعل التواصل:

يعدُّ النص من منظور لسانيات النص حدثا تبليغيا، يستجيب لمعيارين على غرار معياري الاتساق والانسجام، يتعلقان بالمشاركين في فعل التبليغ /الاتصال ومعيار القصدية، حيث يسعى المتلفظ إلى إحداث نص من شأنه التأثير على المتلفظ المشارك ، ويعدّ معيار القصدية أهم نقطة يجب أن يتنبه إليها المترجم أثناء قيامه بعملية الترجمة، لذا ترى دانيكا أنّهَ يتوجب الحذر الآن من الخلط بين ترجمة اللغة وإعادة التعبير عن المعنى، بين اللسانيات وعلم الترجمة، كما أنَّ إدراك المقصد عبر اللغة، لا إدراك اللغة وحدها، "وبإمكاننا أن نواصل إلى ما لانهاية ... من تمارين الترجمة الذي نقوم من خلاله بالموازنة بين كلّ تعبير عن قول ذي معنى وبين مقابلاته في اللغة الأخرى، مرة على مستوى دلالاته اللغوية الخالصة، ونرى من دون جهد المكمل المعرفي الذي يقترن بكل فعل تواصلي مقارنة باللغة الأداة "(لودوريروسيليسكوفيتش، 2009، 171)، وتتحدّدُ المكملات المعرفية (compléments cognitifs) في مجموعة العناصر السديدة المنتمية إلى المخزون المعرفي والسياق المعرفي، التصورية والانفعالية التي تقترن بالدلالات اللغوية للخطاب والنص لتوليد المعنى(لودوريروسيليسكوفيتش، 2009، 266).

وعليه فإنَّ طريقة تشكيل النص في الترجمة ترجع بالدرجة الأولى إلى المترجم الذي سيتعين بهذه المكملات المعرفية والتي تعدُّ معادلات معرفية لغوية للتعبير عمّا يقصده كاتب النص توصيله للمتلقي من معنى، وليس مطلوبا من المترجم أن ينقل نوايا من يترجم لهم، وإنّما ما يقصدون التعبير عنه.

تعدُّ اللغة في النص ذات طابع خاص، إن لم نقل ذات طابع خيالي إلى درجة أنّها هي التي تعبث بالعقل وتدلي برؤى جديدة وطرق ملتوية في الاستعمال والأداء، وفي ظلّ هذه الحقيقة تجد المترجم يبحث عن مقصد اللغة في ظلّ أدائها واستعمالها وطريقة اشتغالها ولعبها، والمترجم أمام النص يتوه أحيانا بين ثلاثة مقاصد:

1.مقصد مبدع النص فيما يريده لنصه من تعبير ودلالة.

2.مقصد المتلقي فيما يريده للنص من دلالة وخطاب.

3.مقصد اللغة فيما ترفعه من دلالة على مستوى اللفظ والعبارة.

وستفضي هذه الفكرة إلى توسيع مفهوم التكافؤ النصي في الترجمة وتقدّم له أبعادا أخرى عندما نعدّ الترجمة نصا وفي الآن نفسه فعلا تواصليا.

ذلك أنَّ اتجاه النص يتصل بالأهداف التي يرمي إلى تحقيقها كأغراض مختلفة من إقناع، وإرشاد، وتفسير، من مبدأ أن ما يطرح بإلحاح في قضية معنى النص لا يتعلق بما إذا كان يتركّز في تسلسل أجزائه أو في كليته، وإنّما يتعلق بطريقة تشكيله(سالمي،

2016، 94). كما أنَّ جودة النص من زاوية نظر لسانيات النص لا يمكن أن تختزل في الصحة النحوية للجمل التي ترد فيها، بل من خلال جودة السبك أو التشكيل الذي هو بماثبة التّمام التواصلي.

وعليه "فإنَّ الصّواب النحوي لا يعدُّ قانونا وفقا للسانيات النص، بل تعويضا، أي معيار يلجأ إليه فقط عند وجود قرائن محددة"(دي بوجراند، 1998، 89). لذلك من الواجب بوجه عام أن نفرق بين إشارات تواصلية لغوية وإشارات غير لغوية لذا "فإنَّ النص يفهم قبل أي شيء على أنَّه الجزء اللغوي من فعل التواصل"(عزمي، 2020، 152).

وهذا انطلاقا من "أنَّ البنى النصية وإن كانت قد أنجزتها كينونات لسانية، إلاَّ أنّها تكون كينونات تواصلية، فالنص ليس بنية مقطعية ملازمة، ولكنّه وحدة وظيفية تنتمي إلى نظام تواصلي"(ستايفر، 2004، 119).

ويذهب دي بوجراند (Robert-Alain de Beaugrande) في تحديد ماهية النص ما يأتي:" أمَّا النص فحقّه أن يعرف تبعا للمعايير الكاملة للنصية. فقيود القواعد المفروضة على البنية التجريدية للجملة في النص يمكن أن يتمّ التغلب عليها بواسطة الاهتمام بتحفيزات تعتمد على سياق الموقف. فالعناصر التي يمكن فهمها من الموقف مثلا خلال الإدراك الحسي يمكن السكوت عنها أو اقتضابها بواسطة المتكلم دون ضرر يعود على الطاقة التواصلة للنص"(ستايفر، 2004، 89)، فالقيمة الفعلية للنص تتحدّد في التواصل.

وقد ميّز دي بوجراند بين مفهومين أساسين يؤسسان لمسألة الاستهداف الذي تشدّد عليه لسانيات النص هما الترصد والتصرف ويتمثل دور المترجم في أن يترصد النص وهو ما يحدث داخل النص لا أن يتدخل فيه، إلاَّ لأسباب التكيف لضرورات اللغة المترجم إليها (الديداوي محمد، 2000، ص82) .

ويذهب لاروزو إلى القول بأنَّ دقة الترجمة تقاس بملاءمتها لهدف المتكلمين – المتكلم الأوّل هو المؤلف–ومعيد الكلام –المترجم ونتاج الترجمة، ولا مجال للترجمة دون استهداف. (الديداوي محمد، 2000،ص 97)

فإذا كانت دانيكا تتحدث عن ضرورة الاستعانة بمكملات معرفية لتشكيل النص أو بالأحرى إعادة تشكيل النص، فإنَّ علماء النص يتحدثون عن وجود تحفيزات تعتمد على سياق الموقف هي بمثابة طاقة تواصلية للنص، وبعبارة أدق، إنَّ النص في نظر علماء النص لا يعدُّ نصا لغويا فحسب بل نصا تواصليا بامتياز، وعليه فإنَّ تدخل لغة المترجم في إدراك معنى ألفاظ الخطاب الأصلي يشكل خطورة قد يقحم المترجم في لغة الترجمة سمات دلالية لا وجود لها في لغة الأصل.

وعليه فإنَّ التكافؤ النصي يحدث على مستوى الخطابات لا اللغات (أي على مستوى تقابل وحداتها الصوتية والصرفية والتركيبية)، وهذا التباين بين المنظورين اللساني الصرف والخطابي هو الذي سيفضي إلى التباين في الآن نفسه بين المفهومين التقابل (correspondance) مع التعادل أو التكافؤ(équivalence)، حيث ينتمي الأول إلى اللسان، وينتمي الثاني إلى الخطاب.

لذا تكون إعادة طريقة تشكيل النص في الترجمة هو السبيل إلى نقلها في اللغة الهدف وسيحقق ذلك للنص المترجم فعله التواصلي بكل أبعاده المعرفية، وبالتالي لا يتحقّق التكافؤ النصي في الترجمة، إلاّ بفهم النص باعتباره وحدة تواصلية، من خلال ما يشكّله النص من تفاعلات تواصلية التي بفضلها تبرز علاقة وظيفية بين بنية الذات وبنية التفاعل.

لذا عندما نعتبر الترجمة نصا تواصليا فهو بهذا المفهوم شكل من أشكال التخاطر: أي كونه وسيلة لنقل المحتوى الذهني للمتكلم إلى سامعيه- أفكاره ومشاعره ومواقفه وتصوراته وما إلى ذلك(جوفمان، 80،1981).

فإذا كانت دانيكا تتحدث في إطار الترجمة عن ضرورة الاستعانة بمكملات معرفية فإنَّ جوفان (Erving Goffman) يؤسس لمفهوم جديد في التواصل وهو الذات التواصلية وفي اعتقادي أنَّ هذا المفهوم سيوسع من مفهوم التكافؤ النصي في الترجمة. باعتبار النص شكلا من أشكال التفاعل التواصلي، فكيف للمترجم أن يحقّق هذا التفاعل؟ وما هي الطريقة التي سيستعين بها في نقل هذا المحتوى الذهني لكاتب النص، ومن ثمّ نقله إلى لغة أخرى، ويبقى الجواب عن هذه الأسئلة بحجم مخاطرها من مساعي المترجم لتحقيقها أثناء نقله للنصوص المنطوقة منها والمكتوبة.

6.التفاعل التواصلي في الترجمة سبيل لتحقيق التكافؤ النصي:

تعد الترجمة جسرا تواصليا بين الحضارات بأسرها، فبفضلها تعرفنا على أمم وحضارات سابقة ونمط معاشها وطريقة تفكيرهم وعاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم، وذلك لم يكن بتأشيرة سفر ولا حتى جواز السفر، لكن هذا تمّ بفعل عملية الترجمة ، ومن هنا يتراءى لنا الدور الكبير الذي تقوم به الترجمة النص في تحقيق التواصل بين الأمم والشعوب وتحقيق هذا التفاعل التواصلي بين أفراد المجتمعات بأقل الآليات ونقل ما لانهاية من الخبرات والتجارب الإنسانية.

وعليه، فما يمكن أن تحققه النصوص المترجمة على مستوى التأثير هو تحقيق التفاعل التواصلي، ذلك أنَّ طبيعة اللغة من حيث كفاءتها التواصلية تزداد تعقيدا بسبب خصوصية المعنى، وإذا اعتبرنا أنَّ المعنى خاص من هذه الناحية فما الذي يمكّن المتكلمين والسامعين أن يقرروا أنَّهم يفهمون بعضهم بعضا؟

لقد اهتم عالم الاجتماع جوفمان بموضوع التواصل المنطوق والذي يعدُّ من الموضوعات التي قلّما يهتم بها علماء الاجتماع باعتبارها من الموضوعات التقليدية في نظر أغلبيتهم، إلاَّ أنَّ قناعة هذا الرجل تختلف من حيث أنَّ الاهتمام بدراسة اللغة أكبر بكثير من مجرد الحصول على المعلومات عن الخصائص المميّزة للغة ذاتها .

ومنذ بدايات التفكير الغربي، قد جادل المنظرون في أنَّه بدراسة اللغة يستطيع المرء أن يتعّلم بعض المواضيع غير اللغوية مثل العقل الإنساني، مشيئة الله وأصول الإنسان وتطوره وجوهر الغيبيات وتاريخ الأعراق والفروق بين البشر والحيوانات.

إلاّ أنَّ أصالة التفكير في موضوع التواصل اللفظي الذي جذب اهتمامات جوفمان تحت تأثير علم اللغة، هو أنَّ الكثير من الوقائع الاجتماعية "يمكن دراستها على أفضل وجه من خلال الإدراك الجزئي لها في التفاعلات وجها لوجه بين الوسطاء الاجتماعيين الأفراد وأنَّ معظم هذه التفاعلات هي تفاعلات لفظية" (جون إي جوزيف وآخرون: 2006، ص239) .

وتخلق في كثير من حالات الوقائع الاجتماعية تفاعلا تواصليا، وفي نظر جوفمان حتى تلك الوقائع الاجتماعية التي لا أساس لها في المجال التواصلي الكلي يمكنها أن تحقق ذات التفاعل التواصلي، ومن ذلك الإيماءات اليدوية وتعابير الوجه وطريقة الوقوف أو الجلوس والنظرات ونبرة الصوت وسمات فوق –لغوية مثل الوقفات المملوءة والصامتة واستجابات التغذية المرتدة والضحك وكلمات التعجب مثل آه ووسائل تواصلية أخرى شائعة ولو أنّها ليست لفظية.(جون إي جوزيف وآخرون: 2006، ص240)

إنَّ أخطر مشكل يطرح على مستوى اللغة هي كونها وسيلة التواصل ، فإذا كانت اللغة كما يدعي جون لوك(John Locke) ناقصة من حيث أداؤها لوظيفتها التواصلية فكيف لها أن تفيد استخداماتها في الخطابات وإتمام المهمّة التواصلية بشكل كامل؟

إنَّ إثارة هذا السؤال لم يرد عند جون لوك ولا غيره، ناهيك إذن عن الحصول على الإجابات عنه. فما يشغل بال جوفمان ويستثيره هي عملية أداء الملفوظات في تفاعلها التواصلي.

والفرضية الأساسية التي يجعلها جوفمان منطلقا أساسيا في نظريته للتفاعل التواصلي أنَّ الأفراد قادرون بشكل كامل على الوصول إلى اتفاق نافذ على التفاهم، وهو اتفاق يفي بالأغراض العملية للتواصل الاعتيادي.(جوفمان 1981 ضمن جون إي جوزيف وآخرون:2006،ص241) وسيعطي هذا البعد في فهم التواصل إعادة تعريف للغة من حيث التأكيد على تفاعل وحداتها التواصلية وتحقيق الفهم والإفهام.

من وجهة نظر اللسانيات ظلّت حذرة اتجاه تأويل النصوص بسبب عدم امتلاكها أدوات كفيلة بتحليل النصوص والخطابات، لكن بروز النظرية التداولية أمكن ذلك من تجاوز المشكلة.

لقد ساهم علم الدلالة التوجيهي من تفسير المعنى وتصور تحديداته الممكنة، فقد أقرّ **دوكرو** (**Oswald** Ducrot) أنَّ المقاربة التوجيهية ليست مفتوحة على المعنى فحسب بل المعنى متعدد كذلك، "فهذه الدلالة التي يضعها اللساني يجب أن تدفع تحليل النصوص إلى تخيل تنويعات المعنى المتعددة والممكنة" (آن روبول جاك موشلار،118،2020) .

إنَّ التقارب بين أفكار اللسانيين وغيرهم من علماء الاجتماع وحتى الفلاسفة تجعلنا نخلص إلى نتيجة واحدة مفادها أنَّ اللغة كأداة تستعمل لأغراض إنسانية مختلفة، وتولّد العبارات بما في ذلك تنظيم العناصر الأساسية للغة دون تقسيم ما هو نحوي وغير نحوي، وكلّ واحد ة منها أساسا مركب من التوجيهات نحو الاستعمال"(ر.ج .جاكندوف، 2006، 45)

وتحيلنا هذه القضية على فكرة جدّ متبصرة في فلسفة القرنيين السابع والثامن عشر والمتمثلة في أنَّ اللغة الإنسانية تزودنا بطرق غنية للإحالة على العالم الخارجي من خلال بعض المنظورات، ليس من منطلق علاقة شبه إحالية لكن بوصفها جزءا من نوع بالغ التعقيد من التصور والعمل. وهي الفكرة التي أسست فيما بعد نظرية الاستعمال للمعنى التي أبدع فيها فلاسفة أكسفورد أمثال جون أوستين (John Langshaw Austin) وسورل (John Searle) وفتجنشتاين(Ludwig Wittgenstein) وستراوسن (Peter Frederick Strawson) في شأن عمل اللغة.

ولا يتعلق الأمر في هذا السياق بإيصال التوجيهات لعمل اللغة ، بل بقدرتها الكبيرة على الترميز من خلال استحضارها للصور المعرفية وتشكيل مفهومها للواقع، وتطويع القدرات على التفكير والتخطيط عبر خاصيتها الوحيدة المتمثلة في السماح بتنظيمات لا متناهية من الرموز ومن ثمة الخلق الذهني للعوامل الممكنة (ر.جاكندوف،2006، 44)

وعلى هذا لا يمكن أن نتصور فعل الترجمة الذي يكون على مستوى النصوص المنطوقة أو الشفوية أن تستبعد كل هذه القراءات في شأن اللغة وفهم حقيقتها الجوهرية، فبفضل هذه القراءات الموسّعة في فهم طبيعة اللغة الإنسانية من حيث قدرتها على التفكير والتخطيط عبر خاصيتها المميزة والمتمثلة في السماح بتنظيمات لا متناهية من الرموز في خلق وابتكار نصوص مترجمة بكل احتراف ما يضمن تطابق هذه النصوص وتحقيق التكافؤ النصي في الترجمة.

وعلى الرغم من أنَّ الغموض المترسب في اللغة الذي قد يبدو على مستوى الوحدات الشكلية إلاّ أنَّ محددات النظام في سياقها التواصلي التفاعلي سيحقّق التفاهم المتبادل الذي كان يبدو مستحيلا عند ما ينظر إليها كلغة في ذاتها أي أنَّها مجرد وحدات شكلية.

إنّ التطور الذي لحق لسانيات النص الموجهة نحو نظرية التواصل المستندة إلى نظرية الفعل الكلامي المنبثقة عن الفلسفة الأنجلوساكسونية لدى أوستين وتلميذه سيرل. في إطار نظرية أفعال الكلام لم يعد النص على أنَّه تتابع جملي مترابطا نحويا أو دلاليا، بل على أنَّه فعل لغوي معقّد، يسعى المتكلم أن ينجز به علاقة تواصلية مع المتلقي، ومن هنا لم يعد يعنى بالنصوص على أنَّها ليست إلاَّ نتاجات جاهزة تحلل بوصفها نظاما مستقلا، بل إنَّها صارت تبحث بوصفها أفعالا شاملة، وبوصفها أدوات لتحقيق مقاصد تواصلية واجتماعية معيّنة للمتكلمين.

إنَّ العمل بهذه النظريات في شأن فعل اللغة سيبقى نقاشا مفتوحا نحو تحقيق التكافؤ النصي في الترجمة.

7.خاتمة:

من خلال ما سبق طرحه من قضايا والمتعلقة بمفهوم التكافؤ النصي في الترجمة يمكننا القول:

يعدُّ التكافؤ النصي المعادل المميّز للترجمة، فلا يتعلق الأمر بنقل معادلات لغوية في لغة المصدر إلى معادلات لسانية في لغة الهدف، بل في طريقة توظيف وحداتها اللسانية وعرض أدائها داخل النص الهدف، وهو ما يحدث إقناعا وتأثيرا لدى القراء أثناء تلقيهم للنص المترجم، وكأنّه يظهر لهم بنفس الصورة في لغة المصدر من حيث طريقة تصوير معانيه واحترام قواعد بناء النص ونسيجه.

يحصل التكافؤ النصي في الترجمة عندما تتساوى أو تتعادل النصوص في المعنى فتؤدي على مستوى فعل التواصل الوظيفة نفسها بغض النظر عن التباينات التي تحصل على مستوى البنى النحوية أو الخيارات الفردية.

سعى علماء النص إلى تفسير النص باعتباره وحدة تواصلية واعتبار الترجمة نصا كذلك يمكن أن ينظر إليها باعتبارها نصا تواصليا فعندما يحقق النص المترجم نفس القيمة التواصلية مع النص الأصلي فهو حقّق بالفعل تكافؤ نصيا.

شكّل تعدد الرؤى للغة ثراء نظريا غنيا لعملية الترجمة، هذا الإسهام أعاد النظر في طبيعة اللغة وتحديد ماهيتها فلم يعد ينظر إليها مجرد وحدات لغوية تتقيّد بنظاها الداخلي، بل فيما تحققه من أفعال وما يمكن أن تبلغه من مقاصد تداولية.

8. قائمة المراجع:

الكتب:

-ماريان لودوريرودانيكاسيليسكوفيتش، (2009)،التأويل سبيلا إلى الترجمة، تر: فايزة القاسم، ط:1، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.

-محمد شاهين(1998)، نظريات الترجمة وتطبيقاتها في تدريس الترجمة من العربية إلى الانجليزية وبالعكس، ط: دط، دارالثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.

-ر.جاكندوف. ن.شومسكي. ر.فندبر(2007)، دلالة اللغة وتصميمها، تر: محمد غاليم ومحمد الرحالي وعبد المجيد جحفة، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.

-جورج مونان(2002)، علم اللغة والترجمة، تر: أحمد زكريا إبراهيم، ط1، القاهرة.

-جون إي جوزيف وآخرون(2006)، إعلام الفكر اللغوي التقليد الغربي في القرن العشرين، تر: لأحمد شاكر الكلابي، ط1،طرابلس، دار الكتاب الجديدة المتحدة.

-دومينيك ما نقونو(2007)، المصطلحات المفاتيح تحليل الخطاب، تر: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر.

-دي بوجراند(1998)، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتاب، القاهرة.

-عزمي محمد عيال سلمان(2020)، لسانيات النص وتحليل الخطاب النشأة والتطور، ط:1، كنوز المعرفة، الأردن.

-ستايفر، جان ماري(2014)، النص، بحث ضمن كتاب (العلاماتية وعلم النص)، تر: منذر عياشي، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.

-محمد الديداوي(2000)، الترجمة والتواصل دراسة تحليلية عملية لإشكالية الاصطلاح ودور المترجم، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.

-يوجين نيدا، (2009)، دور السياق في الترجمة، تر: محي الدين حميدي، منشورات الهيئة العامّة السورية للكتاب،دمشق.

المقالات:

-غسان لطفي (2014)، عن ترجمة الأدبيات الترجمية إلى اللغة العربية: أنطوان بيرلمان أنموذجا، في الترجمة، العدد:01، عنابة.

-كريمة سالمي (2016)، في ماهية النص: المعنى الكلي والكل النصي، مجلة الممارسات اللغوية،العدد:35، تيزي وزو.

-زينب قدوس، حفيظة بلقاسمي،حيدار لعروسي عتيق(2022)، إشكالية ترجمة عناوين الصحف بين التكافؤ الشكلي والتكافؤ الديناميكي، مجلة معالم، المجلد: 15، العدد:1، الجزائر.